مخطط المحاضرة:

أولا–نظرية العاملية الجديدة

ثانيا–نظرية التكنولوجيا الجديدة

ثالثا–نظرية دورة حياة المنتج والتجارة الدولية

رابعا–نظرية ليندر

تحاول نظريات التجارة الدولية المعاصرة، التعمق في دراسة أسباب اختلاف التكاليف النسبية وقيام التجارة الدولية، انطلاقا من نظرية هكشر–أولين ولغز ليونتيف، فهي تعتبر أن نوعية عناصر الإنتاج وكذا الفن الإنتاجي يلعبان دورا محوريا في خفض التكاليف والتخصص الدولي، وهو ما سنحاول التطرق اليه عبر النظريات التالية:

أولا–نظرية العاملية الجديدة

فتح لغز ليونتيف المجال امام مراجعة المفهوم التقليدي لعنصر العمل كعنصر انتاجي، وانطلاقا من نموذج الاقتصاد الأمريكي فالعبرة لا تكمن في عدد العمال وإنما في فعاليتهم وكفاءتهم، فقد يكون عددهم قليل لكن انتاجيتهم مرتفعة. وهنا أصبح النقاش يدور حول ما سبب ارتفاع فعالية العامل؟ او بمعنى آخر كيف يمكن أن يكون العامل اكثر فعالية في بلد ما؟

في هذا الاطار نجد أطروحتان او اتجاهان:

1–العامل المؤهل وغير المؤهل: (VANEK وd.kessing)

يميز kissing بين 08 فئات مهنية للتأهيل:

1–فئة العلماء والمهندسون؛

2–التقنيون والرسامون الصناعيون

3–خبراء آخرون

4–المسيرون

5–العامل على الآلة، الكهربائي

6–يد عاملة أخرى مؤهلة

7–موظفو المكاتب

8–العمال غير المؤهلون

يسمح هذا التصنيف بإعطاء لكل بلد مؤشر لشدة العمل المؤهل وتصنيفه على أساس شدة تنازلية للعمل المؤهل المجسد في الصادرات الصافية، ما يعطي قبولا بنظرية هيكشر–أولين، شريطة تصنيف العمل حسب درجة التاهيل. وعليه يصبح قيام التجارة الدولية يعتمد على تأهيل العمل وليس كمية العمل فقط.

2-العمل المؤهل نتاج عاملين: (Manning-Kenen)

بحسب هذا الاتجاه، فالعمل المؤهل هو ناتج تركيبة الرأسمال البشري والعمل غير المؤهل، فالاستثمار في النظام التربوي يمنح قيمة مضافة لتدفقات خدمات العمل: فهو يخلق الرأسمال البشري مؤهل. وعليه فإن البلد الذي لديه توافر نسبي في الرأسمال التربوي يصدر منتج ذو كثافة في العمل المؤهل، وإذا كان عكس ذلك فإنه سوف يصدر منتج ذو كثافة في العمل غير المؤهل.

ثانيا-نظرية التكنولوجيا الجديدة Kravis (1956)، Kamatsu (1962)، Vernon (1966، Hufbauer

أخذت هذه النظرية أهميتها منذ دراسة M. Posner (1961)، وتتمثل أطروحتها في أن البلد الذي يتمتع بتطور تكنولوجي تكون له قدرة على ابتكار منتجات جديدة وبالتالي يستطيع إحتكار السوق في الإنتاج والتسويق مؤقتا. وعليه فإن الدول التي تتمتع بتطور البحث والتطوير لديها، تتخصص في تصدير منتجات كثيفة من ذلك وتتجه نحو استيراد المنتجات غير كثيفة منه من الدول النمية.

وعلى أرض الواقع، ثمة دراسات بينت أن هناك ارتباط بين عدد براءات الاختراع المودعة وتطور حجم الصادرات والعكس صحيح، لكن تبقى دراسات أكثر شمولية ولا يمكن التأكد من النفقات ونوعها.

ثالثا-نظرية دورة حياة المنتج والتجارة الدولية (VERNON 1966)

ينطلق صاحب هذه النظرية من فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالابتكار، ويقوم بإسقاط ذلك على دورة حياة المنتج الجديد المبتكر والتبادل الدولي، فهذا الأخير يمر بأربعة مراحل أساسية (الظهور، النمو، النضج، الزوال) وكل مرحلة من هذه المراحل تحدد مدى مقدرة الدولة على التواجد في السوق الدولية من عدمه وكذا حجم تبادلاتها، كالتالي:

1-مرحلة الظهور (المنتج جديد): في هذه المرحلة لا يمكن قيام تجارة دولية (ينتج ويستهلك محليا) لجملة من الأسباب:

-لا يمكن اقتناءه الا من طرف سكان البلد المبتكر، وهذا لارتفاع تكاليفه في هذه المرحلة؛

- ظهور منتج جديد هو استجابة لحاجة لدى سكان البلد المبتكر لا غير (حاليا)؛

2-مرحلة النمو او الانتشار في الدول الصناعية الأخرى:

في هذه المرحلة تبدأ ثم تتزايد صادرات البلد المبتكر نحو البلدان المتطورة ويمكن تفسير ذلك، بأن المنتج الجديد أصبح نمطي (معروف)، بداية تناقص السعر والسعي الى توسع سوقه، تمديد احتكار الأسواق.

3-مرحلتي النضج والزوال (النمطية الشديدة) : خلال هاتين المرحلتين يحدث انقلابا شديدا في اتجاه المبادلات، حيث يصبح البلد المبتكر مستوردا والبلدان المتطورة القادرة على صنع المنتج مصدرة، ويفسر ذلك بـــ: تخلي الشركة المبتكرة لهذه المنتجات التي أصبحت نمطية، لصالح منتجات جديدة سوف تبتكرها، يتحول المنتج القديم الى منتج كثيف العمل وغير المؤهل وقليل التكنولوجيا، مما يصبح سهل الإنتاج من طرف الدول النامية.

رابع–نظرية ليندر:

لقد لاحظ "ستيفان ليندر"، أن المبادلات التجارية بين الدول الصناعية تتمحور حول منتجات تنتمي الى نفس القطاع اكثر منها من منتجات تنتمي الى قطاعات مختلفة (بنسبة 50%) وقد زادت مع مرور الوقت الى اكثر من ذلك، وهو ما أدى به الى القيام بتحليل ذلك، واقتراح نظريته في هذا الشأن:

–في تحليله ليندر، يميز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، كما يفرق بين البلدان التي تستطيع إعادة تخصيص الموارد بين مختلف فروع الإنتاج المحلي استجابة لتغير هيكل الأثمان أي التكاليف وفرص التجارة الدولية، وتلك الدول التي لا تستطيع أن تقوم بإعادة تخصيص مواردها وبالتالي تتميز بدرجة من الجمود، ونتاجا لذلك فإن النوع الأول من الدول سوف يحقق ربحا ونفعا كبيرا من تجارته الدولية مقارنة بالنوع الثاني من الدول.

–يفرق ليندر كذلك، بين السلع المتبادلة دوليا، فهناك سلع صناعية وأخرى مواد خام (أولية)، فهذه الأخيرة يعود قيام التجارة الدولية فيها الى الميزة النسبية حسب نظرية "هيكشر–أولين"، فنظرا للوفرة النسبية الكبيرة من العنصر الإنتاجي (المواد الاولية) فهي سوف تتخصص في انتاج وتصديره والعكس، اما السلع الصناعية فيرجع قيام التجارة الدولية فيها الى تشابه هياكل الطلب بين البلدان المتبادلة (أذواق وانماط الاستهلاك)، فليقام التجارة مثلا لابد ان يكون هناك مثلا طلب محلي على السلعة المصنعة في الخارج وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب، فإن التجارة الخارجية في السلع الصناعية تكون اكثر كثافة بين البلدان ذات مستويات الدخل الفردي المرتفع.

–يستنتج ليندر كذلك، أن التجارة الدولية سوف تفيد طرف على حساب طرف أخر بهذه الطريقة، ويستخلص نظرية اللامساواة دولية في الدخول، بحيث أن التجارة الدولية (وفق ما عليه الآن) تؤدي الى زيادة ربح الدول المتقدمة وخسارة الدول النامية، وبالتالي زيادة الفجوة المالية (الدخول) بين الدول السابقة على عكس ماتقره النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.